

مذكرة مفاهيمية:

مذكرة اللجنة الدولية لشؤون المفقودين بشأن الخطة الخمسية لدعم العراق في بناء عملية مستدامة لتحديد مصير الأشخاص المفقودين

1. لمحة عامة

1. تضطلع الدول بمسؤولية تحديد مصير الأشخاص المفقودين والمختفين من خلال التحقيق في حالات الاختفاء بغض النظر عن ملائسات الاختفاء أو إطاره الزمني أو دور المفقودين والمختفين في الأعمال العدائية. بالإضافة الى ذلك، تتحمل الدول مسؤولية ضمان حقوق أسر المفقودين في الوصول الى الحقيقة والعدالة وجبر الضرر.
2. تعمل اللجنة الدولية لشؤون المفقودين في العراق على دعم السلطات المعنية في تطوير عملية مستدامة لتحديد مصير الأشخاص المفقودين، بما يشمل:

- إنشاء آلية مركزية محددة الغرض لتنسيق العمل بين الوزارات والمؤسسات العراقية المعنية في عملية الكشف عن مصير المفقودين كما هو منصوص عليه في القوانين العراقية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، قانون شؤون وحماية المقابر الجماعية المعدل، وقانون تعويض المتضررين من جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والأعمال الإرهابية رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٩ المعدل، وقانون شؤون الناجيات الإيزيديات رقم ٨ لسنة ٢٠٢١؛
- إنشاء سجل مركزي لجميع الأشخاص المفقودين تشرف عليه الآلية المركزية آنفة الذكر ويحتوي على بلاغات المفقودين المقدمة من أسر المفقودين، بالإضافة إلى البيانات المستمدة من المؤسسات المعنية المشاركة في عمليات استعادة الرفات والطب العدلي وأعمال مختبر الحمض النووي، والمعلومات عن سبب الوفاة وكيفية حدوثها، والمعلومات عن إعادة الرفات إلى الأسر. يُعد السجل المركزي عنصراً رئيسياً في الكشف عن مصير الأشخاص المفقودين، ويشكل مستودعاً أساسياً للمعلومات الواقعية، فضلاً عن كونه بمثابة تخليد ذكرى لأسر المفقودين؛
- اعتماد إطار قانوني يدعم العملية المتعلقة بالمفقودين ويكفل حقوق أسرهم، بما في ذلك تنفيذ التشريعات وفقاً للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛
- تعزيز المؤسسات القضائية لضمان الالتزام بإجراءات سيادة القانون؛
- بناء هيكل مجتمع مدني قوية وموحدة، بما في ذلك إنشاء هيئة تنسيقية لأسر المفقودين تمثل جميع الطوائف العراقية؛
- وضع عملية لتحديد الهوية قائمة على الحمض النووي تشتمل على ما يلي:
 - تطوير مختبر عالي الإنتاجية لتحديد الهوية؛
 - تطوير عملية جمع البيانات على نطاق العراق بأكمله تسمح لجميع أسر المفقودين بتقديم البيانات بأمان وطوعاً بما في ذلك العينات المرجعية الجينية. وهذه البيانات ستدعم عمل الدولة المنجز للعثور على الأشخاص المفقودين وتُحفظ في السجل المركزي؛
 - إعداد جدول واضح وشفاف بشأن التحقيقات وأعمال الحفر.

Courtesy translation of the original English language document, reference ICMP.GR.IRQ.296.1.doc, dated 11 October 2022. In the event of any discrepancy between the English language original and this translation, the original text shall prevail.

- دعم إدراج بند في موازنة الدولة العراقية يغطي بشكل كامل العملية المتعلقة بالأشخاص المفقودين على النحو المبين أعلاه، بالإضافة الى تعويض أسر المفقودين بغض النظر عن ظروف الاختفاء وإطارة الزماني؛
- إيجاد الأشكال الملائمة للتأبين وإحياء ذكرى الضحايا.

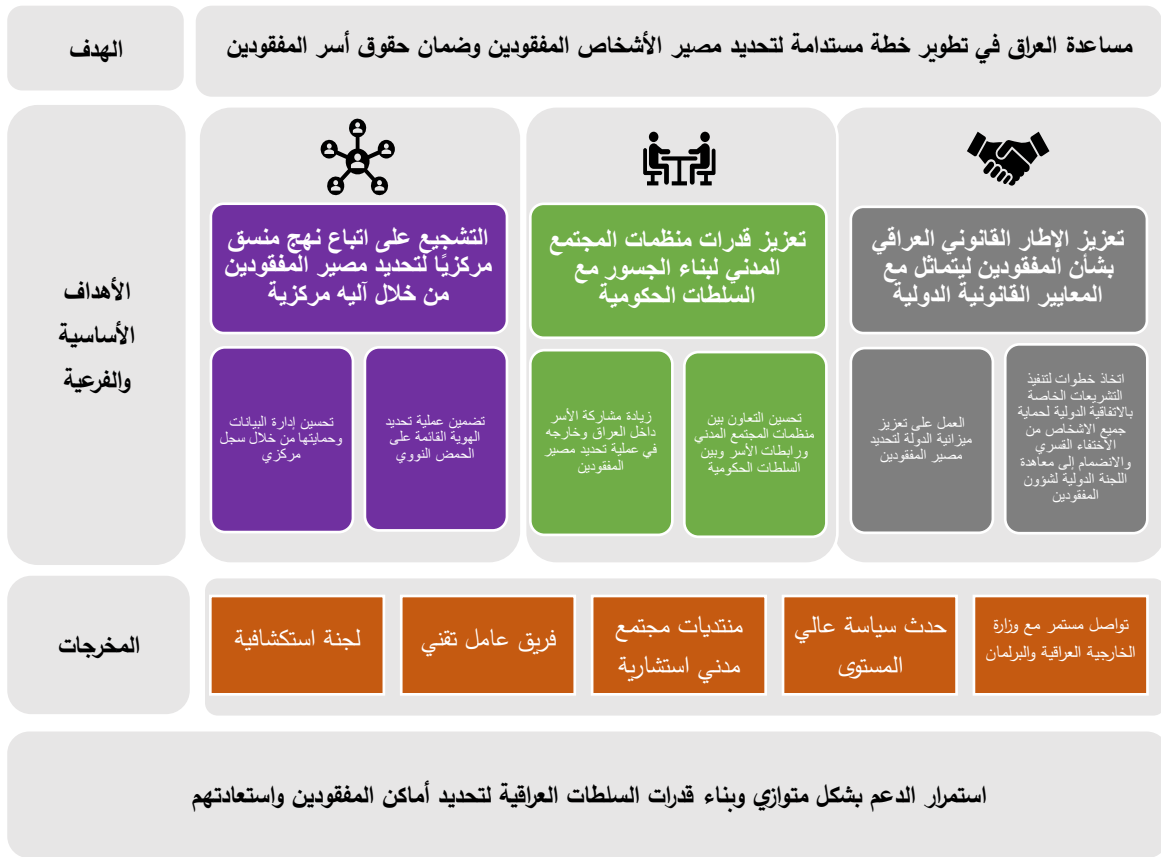
3. وفي حين أن العراق اعتمد بعض هذه التدابير، وبشكل خاص عندما أصبح العراق طرفاً في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في عام ٢٠١٠، وسنّ قانون شؤون المقابر الجماعية في العام ٢٠٠٦ بصيغته المعدلة في ٢٠١٥، واستحدث إجراءات أرست الأساس لعملية قائمة على الحمض النووي بما يتماشى مع سيادة القانون، ما زال هناك الكثير مما يتعيّن القيام به.
4. استضافت اللجنة الدولية لشؤون المفقودين في عام ٢٠٢١ في لاهاي مؤتمر سياساتي رفيع المستوى امتد على ثلاثة أيام مع ممثلي الحكومة العراقية تحت عنوان "المفقودون في العراق: نظرة نحو المستقبل". تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ١٢ استنتاجاً (انظر المرفق) تشكل أساساً لاستراتيجية شاملة للمضي قدماً في تحديد مصير المفقودين في العراق. وتشمل هذه الاستنتاجات، من بين أمور أخرى، إنشاء آلية مركزية واعتماد خطة وطنية وتحسين إدارة البيانات وحمايتها وضمان تمويل الدولة لهذه العملية وتعزيز دور المجتمع المدني وقدرته ودعم حقوق الناجين، ولا سيما النساء منهم، وتقديم الجناة إلى العدالة.
5. منذ المؤتمر السياساتي رفيع المستوى المذكور أعلاه، عُقدت عدة اجتماعات بقيادة الحكومة العراقية حول إنشاء آلية مركزية وسجل مركزي بشأن الأشخاص المفقودين. ترى اللجنة الدولية لشؤون المفقودين مؤشرات إيجابية تدل على أن هذه العملية التي يملكها العراقيون وتقودها الحكومة ستستمر. ومع ذلك، فإن التحديات المتعلقة بحجم القضية والكيانات المعنية والحالة السياسية والأمنية المتطورة قد تؤدي دوراً في تقدم هذه العملية.
6. إضافة إلى الجهود المذكورة مع السلطات العراقية، تقوم اللجنة الدولية لشؤون المفقودين بتيسير ودعم المبادرات التي يقودها أفراد أسر المفقودين بصفتهم أصحاب الحق في هذه القضية، وكذلك المجتمع المدني في العراق، وذلك من خلال زيادة الوعي بحقوقهم وتنسيق مشاركتهم في الأنشطة التي تقودها الحكومة. وتهدف هذه الجهود إلى جعل قضية المفقودين مسؤولية مشتركة بين السلطات العراقية وأسر المفقودين ومنظمات المجتمع المدني.
7. تقترح اللجنة الدولية لشؤون المفقودين هذه الخطة الخمسية لدعم العراق في تنفيذ استراتيجية مستدامة لتحديد مصير جميع الأشخاص المفقودين وضمان حقوق أسرهم. ارتكازاً على الاستنتاجات التي تمخض عنها المؤتمر السياساتي رفيع المستوى في لاهاي في عام ٢٠٢١، ستوضح الخطة الخمسية كيفية استعادة اللجنة الدولية لشؤون المفقودين من سنوات تعاونها مع السلطات العراقية والمجتمع المدني لإشراك أصحاب المصلحة وحشد التمويل والموارد الأخرى نحو تطوير عمليات تشريعية وإدارية ومالية مستدامة لتحديد مصير جميع الأشخاص المفقودين وضمان حقوق جميع أسر المفقودين في العراق.

II. الأهداف الاستراتيجية

8. ستعمل اللجنة الدولية لشؤون المفقودين على مدى السنوات الخمس المقبلة على دفع عجلة التقدم نحو بلوغ ثلاثة أهداف استراتيجية (الشكل 1):

- أ. التشجيع على اتباع نهج منسق مركزياً لتحديد مصير الأشخاص المفقودين من خلال آلية مركزية؛
- ب. تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني وبناء الجسور مع السلطات الحكومية؛

ج. تعزيز الإطار القانوني العراقي بشأن الأشخاص المفقودين بشكل يماثل المعايير الدولية القانونية، بما في ذلك الحرص على ضمان حقوق معينة للناجيات.



الشكل (1):

الأهداف الاستراتيجية للجنة الدولية لشؤون المفقودين في العراق للسنوات الخمس المقبلة

9. ستسمح الآلية المركزية، بما في ذلك السجل المركزي الرامي إلى تحسين إدارة البيانات وتبادل المعلومات، بمواءمة الإجراءات التي تتخذها مؤسسات حكومية مختلفة في الوقت الحالي، مثل مؤسسة الشهداء ووزارة الصحة ووزارة العدل ووزارة الدفاع ومجلس القضاء الأعلى ووزارة الداخلية، من بين مؤسسات أخرى. وستتيح الآلية المركزية لمنظمات المجتمع المدني دعم أسر المفقودين لمعرفة حقوقها والحصول عليها بسهولة أكبر، وبالتالي زيادة مشاركتها في العمليات المعنية بالكشف عن مصير أقاربها. وأخيرًا، فإن تعزيز الإطار القانوني العراقي بشأن الأشخاص المفقودين بما يتماشى مع المعايير الدولية ذات الصلة وانضمام العراق إلى اتفاقية وضع ووظائف اللجنة الدولية لشؤون المفقودين (معاهدة اللجنة الدولية لشؤون المفقودين)، سيوفران أساسًا للتعاون واسع النطاق والمستدام في مجال حقوق المفقودين، وكذلك للعمل من خلال آليات حكومية دولية أخرى بشأن قضايا العراقيين المفقودين خارج العراق.

2.1. التشجيع على اتباع نهج منسق مركزيًا لتحديد مصير الأشخاص المفقودين من خلال آلية مركزية

10. تشمل عملية تحديد مصير الأشخاص المفقودين على تعاون الجهات الحكومية المختلفة. أدى إسناد المهام المختلفة المتعلقة بعملية الأشخاص المفقودين في العراق إلى مؤسسات مختلفة، مصحوبًا بعدم وجود آلية مركزية، إلى ثغرات مؤسسية وتشغيلية

كبيرة. خلال المؤتمر السياساتي رفيع المستوى الذي استضافته اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، شخص ممثلو الحكومة العراقية الرئيسيون هذه الثغرات وتوصلوا إلى إجماع حول ضرورة السعي لإيجاد عملية مستدامة للأشخاص المفقودين من خلال آلية مركزية.

11. متابعة لاستنتاجات المؤتمر السياساتي رفيع المستوى، عُقدت عدة اجتماعات بقيادة الحكومة الاتحادية وممثلين عن حكومة إقليم كردستان بشأن إنشاء آلية مركزية عراقية وسجل مركزي للأشخاص المفقودين منذ بداية عام ٢٠٢٢. كما شاركت اللجنة الدولية لشؤون المفقودين ومنظمات دولية أخرى مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها داعش (اليونيتاد - UNITAD) في هذه الاجتماعات.

12. كما دعمت اللجنة الدولية لشؤون المفقودين الحكومة العراقية في انشاء ورشات عمل حول الإطار القانوني الخاص بالمفقودين في العراق، حيث حضر أكثر من ٢٠ ممثلاً عن الحكومة الاتحادية وممثلين عن حكومة إقليم كردستان¹.

13. تتطلب آلية مركزية لهذا الغرض بشكل أساسي تحسين إدارة البيانات وحمايتها من خلال سجل مركزي ضمن آلية مركزية. وعلى المنوال نفسه، يمكن أن تتسم الآلية المركزية بالفعالية إذا سمحت بتنسيق عمليات التعرف على هوية المفقودين من خلال عملية تستند على الحمض النووي وتخضع لمبادئ إدارة الجودة، وهو ما يسعى مختبر الحمض النووي في دائرة الطب العدلي في بغداد لتحقيقه.

14. ولتسهيل تحقيق هذا الهدف، ستشمل الخطة الخمسية للجنة الدولية لشؤون المفقودين دعم النقاشات المستمرة مع المعنيين في الملف من خلال تنظيم اجتماعات استشارية للخطوات القادمة لإنشاء الآلية المركزية. بالإضافة إلى ذلك، ستعمل اللجنة الدولية لشؤون المفقودين نحو دعم إشراك (١) هيئات حكومية أخرى مثل وزارة شؤون الشهداء والمؤنفلين في إقليم كردستان ودائرة شؤون الناجيات الإيزيديات/وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وفقاً لأدوارهم على النحو المنصوص عليه في التشريعات ذات الصلة، مثل قانون شؤون وحماية المقابر الجماعية وقانون التعويض رقم ٢٠ وقانون الناجيات الإيزيديات و (٢) منظمات المجتمع المدني، وبالأخص فيما يتعلق بالدور المتوخى أن تؤديه أسر المفقودين في الآلية المركزية، في هذه الاجتماعات على مدى السنوات الخمس المقبلة.

15. شهدت اللجنة الدولية لشؤون المفقودين زيادة التنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر واليونيتاد فيما يتعلق باجتماعات اللجنة الوطنية الدائمة للقانون الدولي الانساني وكذلك الأنشطة الميدانية في النصف الأول من عام ٢٠٢٢. وفي حين قد يتعذر تحقيق نهج موحد تماماً بسبب التباينات المختلفة، تواصل اللجنة الدولية لشؤون المفقودين المشاركة في الاجتماعات الثلاثية إلى جانب اللجنة الدولية للصليب الأحمر واليونيتاد لضمان الحصول على التحديثات في الوقت المناسب وتجنب ازدواجية في العمل.

2.2. تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في عملها مع أسر المفقودين وبناء الجسور مع السلطات الحكومية

¹ كان من بين المشاركين ممثلون عن مكتب رئيس الوزراء، ومجلس الدولة، ومجلس القضاء الأعلى، ودائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية، ودائرة الطب العدلي، دائرة شؤون الناجيات/وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة العدل، ووزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، ووزارة الدفاع، هيئة حقوق الإنسان في حكومة إقليم كردستان، ووزارة الصحة في حكومة إقليم كردستان، ووزارة شؤون الشهداء والمؤنفلين في حكومة إقليم كردستان، ومكتب منسق التوصيات الدولية في حكومة إقليم كردستان.

16. أشادت الحكومة العراقية في اجتماعات مختلفة، من ضمنها الاجتماع السياسي رفيع المستوى الذي عقدته اللجنة الدولية لشؤون المفقودين في لاهاي، بدور المجتمع المدني في تطوير الاستراتيجيات المؤسسية والإصلاحات التشريعية وفي بناء الجسور بين أسر المفقودين والحكومات. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على زيادة مشاركة أسر المفقودين في العراق وخارجه في عملية تحديد مصير أقاربها المفقودين هو أمر حاسم في العملية المتعلقة بالأشخاص المفقودين.

17. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستتظّم اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، كما فعلت في بلدان أخرى، حلقات استشارية وحوارات مع منظمات المجتمع المدني واجتماعات إقليمية بين المنظمات مثل رابطات الأسر. كما ستعمل على تكثيف الشراكة بين منظمات المجتمع المدني ذات الوصول والتأثير الدوليين، كمنظمة مبادرة ناديا ومنظمة فريدة العالمية، اللتين عقدت معهما اللجنة الدولية لشؤون المفقودين اتفاقية تعاون في عام ٢٠٢١، من خلال الاضطلاع بنشاطات مشتركة. حسب خبرة اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، فإن زيادة النقاشات مع منظمات المجتمع المدني والتعامل والتواصل معها له تأثير إيجابي على تحديد مصير الأشخاص المفقودين.

2.3. تعزيز الإطار القانوني العراقي بشأن الأشخاص المفقودين بشكل يماثل المعايير الدولية

18. أدت قوانين عراقية مختلفة تتناول قضية الأشخاص المفقودين على المستوى الاتحادي وإقليم كردستان، إلى استجابات منفصلة في معالجة ملف الأشخاص المفقودين. لذا فإن تعزيز الإطار القانوني العراقي من خلال موامة الأحكام القانونية الحالية في مختلف القوانين واعتماد القوانين اللازمة عند الاقتضاء، هو مطلب لا غنى عنه لتحقيق عملية مستدامة متعلقة بالأشخاص المفقودين. يمكن أن يتضمن الإطار القانوني المعزز، في جملة أمور، معايير دولية، مثل الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، بشأن الإجراءات المتعلقة بالأشخاص المفقودين وأن يضمن تخصيص ميزانية مستدامة ومناسبة للمؤسسات المعنية لكفالة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

19. ستواصل اللجنة الدولية لشؤون المفقودين العمل مع أعضاء البرلمان العراقي والسعي لضمان انضمام العراق إلى معاهدة اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، إذ إن انضمام العراق إلى معاهدة اللجنة الدولية لشؤون المفقودين سيسهم بشكل كبير في زيادة الوعي بقضية الأشخاص المفقودين ويلقي المزيد من الضوء على جهود العراق لتعزيز سيادة القانون. وهذا الأمر مهم بشكل خاص حيث توجد آليات لمعالجة قضايا الأشخاص المفقودين خارج العراق وتتطلب اللجوء إلى العلاقات الحكومية الدولية، وبالتالي قد لا يكون التركيز على نهج الحدود الوطنية كافيًا بما أنه يستمر الإبلاغ عن الأشخاص المفقودين من ألمانيا وتركيا وهولندا وما إلى ذلك حيث تتواجد الأسر التي يحق لها التمتع بحقوقها المنصوص عليها في القانون العراقي.

20. تعترف اللجنة الدولية لشؤون المفقودين تسهيل إجراء حوار خبراء على المستوى الإقليمي مع الحكومة العراقية مع إظهار كيفية التعامل مع الجهود المبذولة لمعرفة مصير الأشخاص المفقودين. وتحت رعاية المديرية العامة للجنة الدولية لشؤون المفقودين، سيركز الحوار على تبادل أفضل الممارسات لمواءمة التشريعات والممارسات الوطنية وفقاً للالتزامات الدولية وتعزيز التعاون الإقليمي لتحديد مصير الأشخاص المفقودين.

21. في غضون ذلك، ستستمر اللجنة الدولية لشؤون المفقودين بالتواصل مع البرلمان العراقي ووزارة الخارجية لتعزيز تعاون العراق واللجنة الدولية لشؤون المفقودين بما يتماشى مع المتطلبات القانونية، وستواصل سعيها لالتماس الدعم من المجتمع الدبلوماسي لإبرام اتفاقية بشأن الوضع. فمن شأن هكذا اتفاقية أن توفر أساساً أكثر استقراراً لمشاركة اللجنة الدولية لشؤون المفقودين في العراق وتمكّنها من مساعدة السلطات العراقية بشكل أكثر فاعلية في تنفيذ المهمة الصعبة المتمثلة في تحديد أماكن العراقيين

المفقودين والتعرف عليهم.

22. ستسعى اللجنة الدولية لشؤون المفقودين لاستضافة حلقات نقاش وفعاليات حول السياسات مع ممثلي الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان الرئيسيين لتتبع تقدم العراق في تنفيذ الاثنتي عشرة نتيجة المستخلصة من المؤتمر السياساتي رفيع المستوى لعام ٢٠٢١، والتي تشمل سعي العراق للانضمام إلى معاهدة اللجنة الدولية لشؤون المفقودين.

.III الدعم المستمر وبناء القدرات لتحديد أماكن الأشخاص المفقودين واستعادتهم

23. على الرغم من تركيز اللجنة الدولية لشؤون المفقودين على تحقيق الأهداف الاستراتيجية الثلاثة، ستواصل اللجنة الدولية لشؤون المفقودين توفير الدعم للسلطات، وبالأخص لكل من دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية ودائرة الطب العدلي ووزارة شؤون الشهداء والمؤنفلين، في إنجاز المهام الجارية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- إجراء التقييمات للمواقع ذات الطابع العدلي (المقابر الجماعية) والفحوصات الأنتروبولوجية وإنجاز أعمال تحديد الهوية وإغلاق القضايا بجهود قانونية ومنها تسهيل عملية تسليم شهادة الشخص المفقود؛
- إعادة رفات الأشخاص المفقودين إلى أسرهم للدفن والتأبين؛
- تنظيم حملات جمع البيانات وتوفير نظم تكنولوجيا البيانات؛
- العمل كوسيط لتمويل العمل الحكومي.

24. ستسعى اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، بما يتسق مع الدعم الذي يتم توفيره إلى السلطات الحكومية، إلى إبرام اتفاقات تعاون مع المؤسسات الأكاديمية الوطنية والدولية كالجامعة الأمريكية في بغداد لبناء القدرة الفنية للجيل القادم من خبراء الحمض النووي العدليين العراقيين. وأخيراً، ستستمر اللجنة الدولية لشؤون المفقودين بالتعاون مع المنظمات الدولية التي تدعم المضي قدماً في عملية الأشخاص المفقودين في العراق، كالصليب الأحمر واليونيتاد.

.IV التحليل الجنساني

25. ستعمل اللجنة الدولية لشؤون المفقودين عند تنفيذ الخطة الخمسية على ضمان الحقوق المحددة للناجيات. نظرًا إلى أن غالبية الذين اختفوا هم من الذكور فإن عددًا غير متناسب من أفراد أسر المفقودين الباقين على قيد الحياة هم من النساء اللواتي في كثير من الحالات ينفردن في إعالة أسرهن. لذلك من الضروري ضمان حقوقهن في العدالة والحقيقة وجبر الضرر كجزء من العملية الأوسع نطاقًا لضمان السلام والاستقرار.

26. تضع أنشطة اللجنة الدولية لشؤون المفقودين المرأة في الطليعة وتسلط الضوء على الدور الحاسم الذي تؤديه المرأة والذي يمكن أن تستمر في الاضطلاع به في بناء مجتمع سلمي وعادل. قد يؤدي دمج منظور المساواة بين الجنسين في هذه الخطة إلى زيادة احتمالية معالجة العوائق التشريعية والعملية التي تحول دون الحصول على الحقوق (على سبيل المثال من خلال إمكانية الحصول على إعلان الفقدان) وإلى اعتبار النساء اللواتي فقدن أزواجهن وآباءهن من الفئات الأكثر ضعفًا، فيستهدفن بالخدمات والمساعدة ويشاركن في مبادرات السلام والأمن. وفي الوقت نفسه، سيتناول المشروع أيضًا عواقب الوصمة الاجتماعية و/أو المعايير والمعتقدات الثقافية المرتبطة باختفاء المرأة، كعدم رغبة أفراد الأسرة مثلاً في الإبلاغ عن اختفاء قريبة أُنثى.

V. اللجنة الدولية لشؤون المفقودين في العراق

27. تعمل اللجنة الدولية لشؤون المفقودين مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات العدالة والمنظمات الدولية وغيرها في جميع أنحاء العالم لمعالجة قضية الأشخاص الذين فقدوا نتيجة للنزاع المسلح وانتهاكات حقوق الإنسان والكوارث والجريمة المنظمة والهجرة وأسباب أخرى.

28. وتقدر مصادر حكومية عراقية أن ما بين ٢٥٠ ألف وأكثر من مليون شخص هم في عداد المفقودين. تنفذ اللجنة الدولية لشؤون المفقودين منذ افتتاح مكتبها في العراق في عام ٢٠٠٨ مبادرات بناء القدرات لتطوير المهارات الفنية للسلطات الوطنية لتحديد مصير المفقودين في العراق في محاولة لدعم السلطات للامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الوطني والدولي (على سبيل المثال إجراء تحقيقات فعالة). وشمل الدعم الذي سبق وقدمته اللجنة الدولية لشؤون المفقودين ما يلي:

- تدريب المئات من الخبراء الفنيين العراقيين المسؤولين عن تحديد أماكن رفات الأشخاص المفقودين واستعادتها وفحصها؛
- تدريب كوادر خبراء الحمض النووي العراقيين وخبراء فنيين آخرين مسؤولين عن جمع العينات الجينية من أسر المفقودين للمساعدة في تحديد هوية الأشخاص المفقودين؛
- تقديم دعم فني في الموقع والمشاركة في اغلب عمليات النشر الميداني لحماية المقابر الجماعية وحفرها، مثل موقع مجزة سبايكر في محافظة تكريت وفي سنجار وفي بادوش؛
- تقديم دعم فني ولوجستي ومالي لحملات جمع عينات حمض نووي مرجعية.

29. تعمل اللجنة الدولية لشؤون المفقودين أيضًا على تعزيز التفاهم والتعاون المتبادل بين المجتمع المدني والسلطات. تساعد مبادرات اللجنة الدولية لشؤون المفقودين الخاصة ببناء القدرات في جمع منظمات المجتمع المدني وممثلي الأسر مع السلطات المسؤولة عن أعمال الحفر. إن الندوات العائلية والاجتماعات على غرار الاجتماعات المفتوحة التي تنظمها اللجنة الدولية لشؤون المفقودين ومنظمات المجتمع المدني ترفع مستوى الوعي بعمليات الحفر وحملات جمع عينات الحمض النووي من أقارب المفقودين. كما عقدت اللجنة الدولية لشؤون المفقودين في كانون الأول ٢٠٢١ نشاط توعية في لاهاي وجمعت أسر الأيزيديين المفقودين من ألمانيا وهولندا لمناقشة قضية المفقودين من جرائم داعش وإحياء ذكرى المختفين.

30. أدت هذه الإجراءات إلى تحسين فعالية عملية تحديد مصير المفقودين وزيادة عدد الأشخاص المفقودين المتعرف عليهم. تعمل اللجنة الدولية لشؤون المفقودين بشكل مستمر مع المنظمات الأخرى المماثلة، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر واليونيتاد، في تنفيذ تدابير الدعم هذه لصالح الحكومة العراقية.

اللجنة الدولية لشؤون المفقودين
الأشخاص المفقودين في العراق: مؤتمر المضي قدما

لاهاي - هولندا

٣٠ اب الى ١ أيلول ٢٠٢١

١. الاستنتاجات

اجتمع ممثلين عن المؤسسات الحكومية العراقية بما في ذلك من حكومة إقليم كردستان في لاهاي بين 30 اب و1 ايلول 2021 تحت رعاية اللجنة الدولية لشؤون المفقودين وهي منظمة حكومية دولية قائمة على المعاهدات لغرض مراجعة والاتفاق على خطة خمسية استراتيجية لتعزيز عملية تحديد اماكن عشرات الآلاف من الأشخاص المفقودين وتأمين حقوق مئات الآلاف من أفراد الأسر الناجين. صادف اليوم الأول للمؤتمر 30 آب اليوم العالمي لضحايا الاختفاء القسري.

توصل المشاركون الى توافق شامل بالآراء حول سبل المضي قدما وخلصوا بشكل مشترك إلى:

1. السعي حول انشاء الية مركزية لتنسيق عملية الأشخاص المفقودين؛
2. تعزيز التخطيط خلال جميع المراحل بما في ذلك من خلال تبني خطة وطنية او استراتيجية؛
3. الحرص على ان تكون جميع النشاطات الخاصة بالآلية المركزية شاملة لجميع انحاء العراق وبالتنسيق مع حكومة إقليم كردستان؛
4. الاستمرار بتوفير التمويل من قبل الدولة الى المؤسسات الوطنية المعنية وتحفيز الاستمرار بالمشاركة والدعم من قبل المجتمع الدولي؛
5. تعزيز إدارة البيانات من خلال سجل مركزي يتم تأسيسه من خلال قانون او امر تنفيذي حسب الاقتضاء*؛
6. الاعتراف بالأهمية الشديدة لحماية البيانات والحاجة الى حماية البيانات بالشكل المعمول به بموجب القوانين المحلية والدولية بما في ذلك الحق بالخصوصية لعوائل المفقودين؛
7. ضمان مشاركة منظمات المجتمع المدني وعوائل المفقودين كونه أساسيا لإيجاد الأشخاص المفقودين؛
8. تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني في عملهم مع عوائل الأشخاص المفقودين لمد سبل التواصل مع السلطات

Courtesy translation of the original English language document, reference ICMP.GR.IRQ.244.2.doc, dated 25 July 2022. In the event of any discrepancy between the English language original and this translation, the original text shall prevail.

الحكومية؛

9. الاعتراف بتبني قانون الناجيات الايزيديات او أي قانون اخر يحل محله اخذا بعين الاعتبار ان اغلبية المفقودين هم من الذكور والذي بدوره يخلق نسبة غير متناسبة من الناجيات وفي كثير من الأحيان ممن يعيلن أسرهن.

10. تعزيز الجهود لمحاسبة الجناة وفق القانون العراقي وتعزيز التعاون مع السلطات القضائية في الدول الأخرى لتحقيق العدالة وتأمين حقوق الضحايا*؛

11. السعي لضم العراق إلى معاهدة اللجنة الدولية لشؤون المفقودين؛

12. ضمان عقد اجتماع رفيع المستوى مع المؤسسات ذات الصلة في العراق خلال الأشهر الستة المقبلة.

* تم الأعراب عن تحفظات من قبل ممثل وزارة شؤون الشهداء والمؤنفلين.